

## الاتحاد البرلماني الدولي



قرار صادر بالإجماع عن الجمعية العامة الرابعة عشرة بعد المائة

(نيروبي، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦)

الحاجة إلى إغاثة غذائية عاجلة من أجل مكافحة المجاعة والفقر الناجمين عن الجفاف في أفريقيا، وإلى مبادرة تتخذها الدول الصناعية الأكثر تقدما في العالم بتعجيل تقديم المعونات إلى القارة وإلى بذل جهود تقصد تحديدا إلى تلبية احتياجات جماهير السكان التي يستبد بها اليأس والفقر

إن الجمعية العامة الرابعة عشرة بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار النشاط المكثف من جانب الطبيعة والبشر مما أدى للإخلال بالتوازن البيئي ومن ثم إلى تآكل أرصدة البيئة العالمية،

وإذ تلاحظ أن الآثار السلبية الناجمة عن العولمة وعن زيادة السكان والزيادة المطردة في الطلب على الموارد الطبيعية المدفوعة بالترعات الاستهلاكية إنما تشكل أخطارا بعيدة المدى على النظام الإيكولوجي،

وإذ تلاحظ أيضا أن أفريقيا تواجه على وجه الخصوص التحدي الحقيقي المتمثل في تفاقم مستويات الفقر وتدهور البيئة مما أدى بدوره إلى تفاقم آثار الفيضانات وتآكل التربة والتصحر، مع ما أعقب ذلك من دمار مناطق تجمع المياه وبالتالي إلى إمدادات مائية لا يمكن التعويل عليها في خدمة الأغراض المتزلية أو الصناعية أو الزراعية،

وإذ تدرك الحاجة إلى الإغاثة العاجلة من الأغذية من أجل مكافحة المجاعة والفقر الناجمين عن الجفاف، وقد أصبحا يجتاحان مناطق واسعة من أفريقيا،



**وإذ تدرك أيضا حاجة أفريقيا إلى استراتيجيات للتنمية المستدامة من أجل مكافحة** الجماعة والفقير بدلا من اعتمادها على الإغاثة الغذائية كلما حلت عليها الكوارث وأصابها النوازل الطبيعية، **وإذ تشير** في هذا المضمار إلى الغايات الإنمائية للألفية التي تستهدف أموراً شتى من بينها إحراز شوط شاسع في مجال الحد من الفقر،

**وإذ هي على بينة** من ضرورة اتباع نهج متعدد القطاعات إزاء التنمية المستدامة بحيث لا يشمل فحسب إنتاجاً مستداماً من الأغذية، بل يضم كذلك الأخذ بأساليب الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، والقضاء على الفساد، وتطوير الهياكل الأساسية وإتاحة سبل التواصل مع المجتمعات المحلية وتحقيق أمن السكان،

**وإذ تشير** إلى أن الحق في الغذاء هو حق أساسي من حقوق الإنسان والتزام واجب وراسخ في إطار القانون الدولي ومبدأ معترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي طائفة متنوعة من الصكوك الأخرى،

**وإذ تسلم** بأن المرأة في أفريقيا تضطلع بدور أساسي ولا سيما في قطاع الزراعة ومن ثم فإن تمكين المرأة يسهم بصورة ملموسة في تحسين الأمن الغذائي،

**وإذ تدرك** أن الديون الخارجية المستحقة على معظم الدول الأفريقية تشكل عبءاً كأداء أمام التنمية، وإن تخفيف عبء الديون، حيثما يتحقق، يؤدي إلى إطلاق موارد إضافية طائلة لدعم برامج الأمن الغذائي وغيرها من البرامج المنفذة في مجالات من قبيل التعليم والصحة في كثير من بلدان أفريقيا،

**وإذ تلاحظ** أن أكثر بلدان العالم الصناعية تقدماً قادرة على التعجيل بالمعونة المقدمة إلى القارة لخدمة الغرض الفوري المتمثل في الإغاثة من الجماعة، **وإذ تشير** إلى الالتزامات العديدة التي تعهدت بها تلك البلدان في محافل شتى من بينها توافق آراء مونتيري والغايات الإنمائية للألفية وإعلان نيويورك بشأن الإجراءات المتخذة لمكافحة الجوع والفقر،

**وإذ تشير** إلى القرارات العديدة التي صدرت في السابق عن الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الكثير من القضايا المتصلة بالجماعة والفقير ولا سيما القرار المتعلق بالحق في الغذاء، الصادر في المؤتمر السادس والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي المعقود في بيجين في عام ١٩٩٦،

١ - **توجه نداء حاراً** من أجل زيادة الإمدادات من المساعدات الغذائية المقدمة في حالات الطوارئ إلى الدول المتضررة من جراء الجفاف في أفريقيا وتهيئ بالحكومات أن تتوخى مجتمعة تحقيق الأهداف الواردة في النداءات المتكررة الصادرة عن الوكالات الدولية وبخاصة برنامج الأغذية العالمي من أجل هذه المساعدة؛

- ٢ - تحث الحكومات المعنية على اتخاذ تدبير ملائم من أجل تيسير سبل الوصول إلى المناطق المتضررة بما من شأنه التعجيل بتوصيل الإمدادات الغذائية ويكفل الأمن؛
- ٣ - تناشد جميع الأطراف أن تضمن عدم استخدام برامج الإغاثة الغذائية لأغراض سياسية وأن يتم توزيع الأغذية على من يحتاجونها دون تدخل سياسي؛
- ٤ - توصي بأن تتولى برلمانات القائمة في البلدان المتضررة رصد تنفيذ برامج الإغاثة الغذائية وتدعوها إلى تقديم تقارير عما تتوصل إليه في هذا الشأن إلى الاتحاد البرلماني الدولي؛
- ٥ - هيب بحكومات البلدان المعنية أن تبذل قصارى جهدها لتنفيذ الغايات الإنمائية للألفية وبخاصة تلك المتصلة بالحد من الفقر، وأن تتبع لهذه الغاية استراتيجيات التنمية المستدامة؛
- ٦ - تؤكد على ضرورة أن تتسم هذه الاستراتيجيات بالشمول في الأجلين المتوسط والطويل وبحيث تهدف إلى تعزيز الحكم الصالح، واحترام حقوق الإنسان، واستئصال شأفة الفساد والإنتاج المستدام للأغذية، وتطوير الهياكل الأساسية وتيسير سبل التواصل مع المجتمعات المحلية كما تكفل بصورة أهم أمن السكان؛
- ٧ - تدعو البلدان الأفريقية إلى وضع سياسات من أجل تيسير مشاركة المرأة على نحو كامل ومتكافئ في الحياة السياسية والاقتصادية بما يتيح لها المساهمة في تنمية بلادها وفي الإفادة من هذه التنمية؛
- ٨ - تدعو أيضا البلدان الأفريقية إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز وحماية حيازة الأرض وخاصة فيما يتعلق بالنساء والفقراء والشرائح المحرومة من المجتمع، وذلك من خلال التشريعات والبرامج التي تحمي الحق الكامل والمتساوي في امتلاك الأرض وغيرها من الممتلكات، بما في ذلك الحق في الإرث طبقا للمبادئ التوجيهية الاختيارية دعما لاطراد إقرار الحق في الغذاء الكافي الذي اعتمده منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛
- ٩ - تدعو كذلك المجتمع الدولي إلى أن يؤازر جميع الجهود الرامية إلى تحسين سبل الحصول على التعليم والتدريب المهني لجميع سكان المناطق التي اجتاحتها الفقر، على أساس أن هذا الأمر هو أنجع التدابير الكفيلة بالحد من الفقر في الأجل الطويل؛
- ١٠ - هيب أيضا بالحكومات كافة أن تيسر سبل فض الصراعات في المناطق المتأثرة وبما يضمن تحقيق الأمن الإنساني؛

- ١١ - **تحث الحكومات على تشجيع أهالي المناطق المتضررة على إنهاء بعض الممارسات التي من شأنها إذكاء روح العداوة بما في ذلك سرقة الماشية؛**
- ١٢ - **تناشد البلدان المتقدمة أن تحترم الالتزامات التي تعهدت بها بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية وتدعوها إلى التعجيل في هذا الصدد بتنفيذ الغايات الإنمائية للألفية وإعلان نيويورك بشأن الإجراءات المتخذة لمكافحة الجوع والفقير؛**
- ١٣ - **تحت بقوة البلدان المتقدمة على أن تضيف زيادات سخية على مساعداتها المالية وبخاصة ما يتم من خلال المصادر المبتكرة لتمويل التنمية ولغرض يتمثل تحديدا في تحسين الصناعات الزراعية في البلدان المتضررة بغية تعزيز إنتاج الأغذية ومن ثم ضمان الأمن الغذائي؛**
- ١٤ - **تدعو البلدان المتقدمة إلى توسيع وتنفيذ برامج إلغاء الديون بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية المتأثرة من المجاعة الناجمة عن الجفاف؛**
- ١٥ - **تدعو المؤسسات المعنية الدولية والمتعددة الأطراف إلى استعراض سياساتها وبرامجها لضمان ألا يكون من بينها ما يعوق أو يقوض السياسات التي تتبعها البلدان لضمان الأمن الغذائي؛**
- ١٦ - **تناشد البلدان المتقدمة أن تعمل تدريجيا على إنهاء جميع أشكال الدعم الذي تقدمه على الصادرات الزراعية وإلى تقليل مبالغ الدعم المحلي المقدم للزراعة بصورة تؤدي إلى تشويه التبادل التجاري مع فتح أسواقها أمام أفقر بلدان العالم؛**
- ١٧ - **تدعو وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى زيادة ما تقدمه من أموال، وإلى اتخاذ تدابير أخرى لمكافحة التدهور البيئي المتفاقم في أفريقيا ولا سيما في المناطق المتضررة من جراء الجفاف والمجاعة؛**
- ١٨ - **تشجع البرلمانات الأفريقية على تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق المتأثرة من الجفاف والمجاعة وهي التي تعاني من التهميش في أغلب الأحيان، عن طريق سلسلة من التدابير المتخذة في مجال التشريعات والميزانيات بما فيها تدابير إدرار الدخل؛**
- ١٩ - **تدعو الأمم المتحدة إلى أن تضع موضع التنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٥٧ بشأن إنشاء صندوق التضامن العالمي (والقضاء على الفقر) بحيث يتسنى التعجيل بتقديم الموارد المالية، وتناشد البرلمانات أن تصدر تشريعات التنفيذ اللازمة وأن تشجع حكومات كل منها على الإسهام في تلك الموارد بما يتيح للبلدان الأفريقية أن تصبح مكنفية ذاتيا وأن تضمن تحقيق أمنها الغذائي.**